

كلام ابيض

سلف المتقاعدين

كريم محمد حسين

استبشر المواطن خيرا بقرار سلف الموظفين والمتقاعدين والصحفيين وهذه الشرائح مع أفراد عوائلها تشكل نسبة كبيرة من سكان العراق يستفيدون من هذه السلف، فهي تغطي جوانب مهمة من يوميات هذه الشرائح وأسرفهم وتفتح لهم أفقا وفرص عمل وقضاء حاجات ملحة تحاصرهم في يومياتهم التي أنهكتها التزامات ضرورية وتمس بقاءهم واستمرارهم في الحياة وهذه الالتزامات جاءت نتيجة نقص الخدمات التي من المفروض أن تقدمها الحكومة، هذه القروض والسلف جاءت في وقتها وعول عليها الكثيرون واستلم البعض هذه السلف والآخرين في الانتظار المستم، وسط اجتهدات الفروع وتكاسلها وتقاعدسها وعرقلة ترويج معاملات السلف تحت حجج ومبررات واهية وبيروقراطية مستهسة، الغرض منها ابتزاز المستفيد واخذ المبالغ منه عنوة، ورغم كل هذا صبر المواطن وانتظر لكنه فوجئ بقرار إيقاف منح السلف دون سوق أي مبرر واضح لهذا الإيقاف الفاجئ المحيط لهذه الشرائح التي وضعت برامج وخططا للاستفادة من هذا المبلغ والذي لو ليس متحدا إنما نظام تسليف تستحصل عليه فوائد تستفيد منها المصارف ووزارة المالية وتنميها وتعود بالتالي على الموازنة مثلها مثل العوائد الأخرى، نعم أوقفوا السلف بينما تخرج علينا الزامة برقم فلكي مختلس من قبل مدراء فروع مصارف عديدة، وحسب الخبر المعلن عن قيمة هذا الاختلاس والذي بلغ تريليون دينار، وحتى يعرف المواطن ما معنى تريليون وماقارده، نقول يعني ألف مليار دينار اي موازنة أربع محافظات عراقية تنن تحت الفقر والعوز والحرومية المترامية في كل ساعة، والذين سرقوا هذا المبلغ أو غفلوه لصالحهم هم أربعة وخامسهم المتواطئ الذي يكون دائما ضحايا وعابرا للحدود، وبينما تقر وزارة المالية سلفة المائة راتب إلى فئة المدراء العاملين فقط ، والتساؤل هنا هل جاء إيقاف السلف والقروض لأجل هذه الخيبة الكبيرة أم هناك أسباب لانعرفها وادامسا لانعرفها؟ نريد اليوم توضيحا وتبريرا لثم إعادة تسليف الناس من بيت مالهم، بيت مال العراق وليس الوزير أو أصحاب النفوذ والجاه هذا لأن زمن الكرمات قد ولى وجاء زمن المواطنة والاستحقاق والرعاية والإعانة لمن هو متضرر ومحتاج، ومن لا يريد أن يعيش الفاقة في بحر متلاطم من النفط والكنوز التي يسيل لها لعاب المخترطين بالفساد والمنعمين على حساب الأوجاع والمصريين للأحلام، وللأدما فقط ، اليوم لا يريد المواطن أن تكون المالية مدبرة وأكثر حكمة في تصريف الموارد مع التزامات ومعاناة المواطن وتكون ابرد من الثلج في معالجتها للفساد وملاحقة الأموال المنهوبة واستعادتها، على المالية أن تفرج عن الرواتب للموظفين المحلة دوايرهم وهم كثر ولديهم عوائل واحتياجات، وعلى المالية أيضا مراعاة والاهتمام بقطاع الشباب الذي ينتظر المبادرات الحكومية لوضعه على السكة الصحيحة في تنمية طاقاته المعطلة، وعلى المالية أن لاتكون تسجيحية وباسية إلى حد الحصرم مع التنمية الحقيقية ومن يستحق الاهتمام والتقديم وأخيرا نحن لانتهم المالية بهدر المال لكن ندعوها إلى التوازن في تلبية الضرورات والضرورات الملحة في الوقت الراهن .

الجنة الزراعية في بابل: قرار منع استيراد الخضروات منصف للفلاح

□ بابل / إقبال محمد

قال عامر المرشدي رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة بابل لـ (المدى) أمس: إن الفلاح عانى كثيرا من انخفاض أسعار الخضّر بسبب الاستيراد العشوائي وغير المنظم من الدول المجاورة ، ووصل الفلاح إلى حالة لا يستطيع أن يبيع محصوله الزراعي مثل البصل والطماطة والباذنجان والخيار في الأسواق والعلوي وكان قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الزراعة منصفًا وصائبًا بمنع استيراد أنواع معينة من الخضّر. مبينًا إن هذا المنع لم يؤثر كثيرا على أسعار الخضّر وهي الآن تعتبر أسعار مقبولة وجيدة ؛ مشيرا رغم قرار منع الاستيراد إلى أن السوق متوفر فيها أغلب الخضّر المستوردة ولسنا نحن المسؤولين عن دخولها إلى المحافظة لأن محافظتنا ليست حدودية .

وعن مكافحة حشرتي الدوباس والحميرة التي تصيب أشجار الخنجيل قال : إن محافظة بابل لم تشمل بصورة كاملة بالمكافحة الجوية وبلغت نسبتها ٨٠٪ حيث تمت مكافحة ٨٢ ألف دونم بواسطة الطائرات و ١٦ ألف دونم بالمكافحة اليدوية .

، والمواد الكيماوية المستعملة هي من إنتاج أمريكي نوع سي سي صالح للاستعمال لغاية ٢٠١٢ وهو فعال جدا ومخصص لحشرتي الحميرة والدوباس ، أما المناطق التي لم تشمل فطالب الفلاحون والمزارعون بمراجعة دائرة الزراعة عند وجود أي إصابات في نخيلهم والدائرة مستعدة لمكافحةها .

مشيرا إلى إن فلاحي بابل بدؤوا باستعمال البيوت البلاستيكية بصورة مكثفة حيث بلغ عددها ٢٤ بيتا لأهمية هذه البيوت في الوقت الحاضر في الإنتاج الزراعي حيث تمر المحافظة بأزمة مياه وهذه البيوت مصممة للري بالتنقيط وتساعد الفلاح على حل أزمة المياه .

وعن قرار الوزارة بتخفيض أسعار الحنطة والشعير هذا العام أشار المرشدي إلى أن مجلس محافظة بابل تدارس هذا الموضوع في جلسته الأخيرة وطالب الوزارة بتوضيحات عن الأسباب التي أدت إلى

تخفيض الأسعار وكان المفروض بالوزارة أن تعلن التخفيض في بداية الموسم الزراعي لمحصولي الحنطة والشعير ، وليس في موسم الحصاد .

وعن قرار تغيير مدير عام زراعة بابل

من قبل وزارة الزراعة أكد المرشدي ؛ إن الحكومة المحلية بمحافظة التشريعية والتنفيذية خاطبت وزير الزراعة من أجل الحصول عن هذا القرار وجرت اتصالات مكثفة بيننا وبين الوزارة وطالبنا بالعدول

عنه لأن مدير الزراعة من المدراء المتميزين والمتابعين لعمله ولا يوجد مؤشر لفساد مالي أو إداري عليه ، مؤكداً وجود تريث في الموضوع وسيجسم الموضوع قريبا وبالشكل الذي يخدم المصلحة العامة.

إصدار نظام هيئة دعاوى الملكية رقم ٤ لسنة ٢٠١٠

المقدسة والنحف الأشرف والديوانية والسماوة أما دائرة المنطقة الجنوبية فليها فروع في الناصرية والبصرة والعمارة والكويت وتنولي الدوائر المشار إليها الإشراف على الفروع التابعة لمن في الناحية الإدارية والمالية ومراقبة حسن أدائها بالإضافة إلى التنسيق مع الوحدات الإدارية في كل ما يتعلق بعمل الفروع.

تتكون من مكتب المفتش العام ودائرة منطقة بغداد والتي لها فروع في الكرخ الأولى والكرخ الثانية والكرخ الثالثة والرصافة الأولى والثانية والثالثة وثلاثة فروع أخرى في بغقوبة والأنبار بالإضافة إلى فرع آخر في خانقين حيث تضم الهيئة دائرة أخرى هي دائرة منطقة الفرات الأوسط والتي لها أيضا فروع في بابل وكربلاء

ويكون المسؤول عن تنفيذ سياسة الهيئة وتصدر باسمه التعليمات والأنظمة الداخلية والقرارات والأوامر في كل ما يتعلق بهمالم الهيئة ورئيس الهيئة نائب بدرجة خاصة من ذوي الخبرة والاختصاص ويحمل شهادة جامعية أولية في القانون ولرئيس الهيئة تخويل بعض مهامه إلى نائب الرئيس. وأضاف الناطق أن الهيئة

بحل النزاعات العقارية وكل ما يتعلق بها وفق أطر قانونية في نظام إداري تم تعميمه بفروع ودوائر الهيئة بغية الفصل بين القضايا والدعاوى التي تخص المواطنين في نزاعات الملكية بعموم البلد.


وأوضح الناطق أن مشروع النظام نص على أن هيئة حل نزاعات الملكية العقارية يرأسها موظف بدرجة وزير

مع الأخذ بنظر الاعتبار رأي اللجنة القانونية والدائرة القانونية.


أعلن ذلك الناطق الرسمي بإسم الحكومة علي الديباغ في بيان تسلمت المدى نسخة منه أمس وأشار إلى أن الموافقة على إصدار النظام رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ نظام هيئة دعاوى الملكية تأتي استجابة إلى متطلبات المرحلة الحالية في التأسيس لهيئة تعنى

□ بغداد/ المدى


قرر مجلس الوزراء إصدار النظام رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ نظام هيئة دعاوى الملكية المدقق من قبل مجلس شوري الدولة وذلك إستنادا إلى أحكام المادة (٨٠) /البند ثالثا) من الدستور والمادة (١٥/البند ثانيا) من قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠




الرؤية: جيدة جدا




الرتوية النسبية: ١٧%



الضغط الجوي: ١٠٠٩



درجة الحرارة العظمى: ٤٠ مئوية



درجة الحرارة الصغرى: ٢٥ مئوية



الطقس: مشمس



شروق الشمس: ٥:٥٠



الرياح: الجوية

شرطة المثنى تسلم الوجبة الأولى من الكلاب البوليسية

فاقعة خلال فترة قصيرة جداً كما تم تدريب المتسبين على كيفية التعامل مع تلك الكلاب التي تحتاج إلى عناية خاصة من ناحية الطعام والرعاية الصحية والسكن المناسب ، وأشار ملازم أول حميد إلى أن عملية الممارسة اليوم تعد الأولى من نوعها في محافظة المثنى وقد لاقت نجاحا كبيرا في عملية الكشف عن المواد المتفجرة حيث خُبات عبوات ناسفة في أماكن مختلفة في أحد شوارع مدينة السماوة وتم إطلاق الكلاب للبحث عنها وقد نجحت خلال فترة وجيزة. يذكر أن وزارة الداخلية عملت على وضع خطة خلال هذا العام لتزويد كافة المحافظات العراقية بالكلاب البوليسية لمساعدة قوات الأجهزة الأمنية في كشف المتفجرات والسيارات المخفخة للمساهمة في استتباب الأمن في المحافظة .

□ السماوة / مسلم الخزرجي

أجرت المديرية العامة لشرطة المثنى ، أمس ، عملية ممارسة الكلاب البوليسية التي تسلمت الوجبة الأولى منها مؤخرا ، وتم خلال الممارسة العمل على كيفية الكشف عن المواد المتفجرة بكافة أنواعها ، وقال اللواء الحوقفي كاظم أبو الهيل جليل مدير عام شرطة المثنى في تصريح خص به المدى : إن الوجبة الأولى من الكلاب البوليسية والبالغ عددها ٤ كلاب وصلت إلى المديرية مؤخرا على أن تصل الوجبات الأخرى لاحقا، مشيرا إلى أن حصة محافظة المثنى من الكلاب البوليسية هي ١٥ كلبا مربيا في الولايات المتحدة الأميركية ستصل جميعها إلى المحافظة مع نهاية العام الحالي وتم إدخال عدد من المتسبين في دورات تؤهلهم على التعامل مع تلك

٦/٥ موعد امتحانات طلبة الجامعات

□ بغداد/ المدى

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم الخامس من شهر حزيران المقبل موعدا لبدء الامتحانات النهائية لطلبة الجامعات والمعاهد. وأوضح مدير دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة د. خميس الدليمي إن الوزارة حددت يوم الخامس من شهر حزيران المقبل موعدا لبدء الامتحانات النهائية لطلبة الجامعات والمعاهد على أن تنتهي في السابع عشر من ذات الشهر. موضحا أن الوزارة منحت الجامعات تقديم الامتحانات لمدة أسبوع حسب برامجها على أن لا تتجاوز يوم السابع عشر من شهر حزيران المقبل وأشار إلى أن الدائرة أصدرت تعليمات إلى الجامعات والمعاهد كافة بضرورة تهيئة القاعات الامتحانية وتوفير أجواء جيدة لتحضير الطلبة على النجاح فضلا عن قيام الوزارة بالتنسيق مع وزارة الكهرباء لاستئناء الجامعات والمعاهد من القطع المبرمج للكهرباء أثناء الامتحانات.

ونوه الدليمي إلى أن الوزارة شكلت لجانا مركزية لمتابعة سير الامتحانات تقوم بزيارات يومية إلى المراكز الامتحانية كافة ومنها المراكز الامتحانية في الكليات الأهلية.

الطلبة المسيحيون يطالبون بفتح تحقيق بشأن الاعتداءات التي تستهدفهم

□ الموصل / نوزت شمدين

اعتصم العشرات من الطلبة المسيحيين في مبنى قائممقامية قضاء الحمدانية شرقي نينوى، مطالبين بفتح تحقيق دولي للكشف عن الجهة التي تستهدف المسيحيين في الموصل، وكذلك السماح للطلبة الجامعيين منهم بإداء الامتحانات في مركز قضاء الحمدانية(فرقوش)، وذكر مصدر في محافظة نينوى للمدى أسس الأول ، أن محافظ نينوى حضر الاعتصام وتسلم مذكرة من المعتصمين التي يطالبون فيها بفتح التحقيق الدولي، والسماح لجميع الطلبة من أبناء فرقوش بإداء الامتحانات فيها، لأن نهباهم إلى مدينة

الموصل أصبح خطرا على حياتهم،

وطالب المعتصمون أيضا بإنشاء جامعة في الحمدانية بأسرع وقت ممكن نظرا لتوفر كافة الإمكانيات لذلك ومنها الكثافة السكانية والدراسيين والأبنية، وتعويض الطلبة المتضررين ماديا ومعنويا جراء الاعتداءات التي وقعت عليهم أو على زملائهم، وتعويض مشروع نقل الطلبة عن الأضرار التي لحقت بالحالات نتيجة الاستهداف الإرهابي الأخير، وأكد المعتصمون أنهم لن يهتوا اعتصامهم إلا بعد تحقيق مطالبهم.

إلى هذا نكر محافظ نينوى أن لجنة خاصة من محافظة نينوى بدأت أعمالها في تقديم التعويضات الخاصة للطلاب

المسيحيين الذين تضرروا من الاعتداء عليهم، وكذلك ذوي الشهداء منهم، مع تأكيدهم على أن محافظة نينوى كانت قد طالبت منذ وقت سابق بفتح تحقيق دولي تشارك فيه الأمم المتحدة لتكشف الحوادث التي وقعت للمسيحيين وهي مستمرة وبالطالبة ومتابعة الموضوع، ووعد المحافظ بمتابعة تأجيل الامتحانات للطلبة مع جامعة الموصل التي فاقحت وزارة التعليم العالي بإمكانية إيجاد حلول جيدة للطلبة، رغم تأكيدهم على استقلالية الجامعة وعدم إمكانية تدخل المحافظة بشؤونها، كما أكد محافظ نينوى سعي المحافظة لتأسيس جامعة في قضاء الحمدانية.

النفط توقع مع شركات صينية وتركية عقدا لتطوير حقول الفكة

بغداد/ يوسف الطائي

وقعت شركة نفط ميسان التابعة إلى وزارة النفط مع ائتلاف شركتي SNOOC الصينية، وشركة النفط الوطنية التركية عقدا لتطوير حقول الفكة، وبزركان، والبورغب في محافظة

ميسان قرب الحدود الإيرانية. وقال وزير النفط خلال المؤتمر الذي عقد بمناسبة توقيع العقد وحضرته (المدى) أمس: إن سقف الانتاج الذي تنتجه هذه الحقول الثلاثة هو ٤٥٠ ألف برميل يوميا. مضيفا إن الشركتين ستحصلان علن كل برميل منتج على دولارين و ٣٠ سنتا. وأشار إلى أن لوزارة عرضت هذه الحقول في جولة التراخيص

بعد انضراط عقد الحصة التموينية

ذي قاربلازل ولا سكر ولا شاي

□الناصرية/ حسين العامل

كشف مصدر مطلع في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في ذي قار عن تكتؤ وزارة التجارة في تأمين مفردات الحصة التموينية الأساسية لسكان مدينة الناصرية البالغ عددهم نحو مليوني نسمة مشيرا إلى أن مواد المواد الغذائية لم يتسلموا وكالة السكر لنسعة أشهر والشاي لأحد عشر شهرا والرز لأربعة أشهر. وقال مدير الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في ذي قار نعيم خضير شناوة وهو يقلب أوراق تجهيز المواد الغذائية لعامي ٢٠٠٩

و ٢٠١٠: إن مواد الحصة التموينية توزع بصورة مركزية وفروع الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية هي المعنية بتجهيزها إلى المواطنين، وأضاف وهو يقر بعدم انتظام توزيع مواد الحصة التموينية نعم هناك تكتؤ في التجهيز لكن نحن جهة منفذة توزع ما متوفر من مواد في مخازن الشركة وحال استكمال الكميات المطلوب تجهيزها المحافظة ضمن الحصة الشهرية .

وأشار شناوة إلى أن محافظة ذي قار لم تسلم مادة السكر لأربعة أشهر خلال عام ٢٠٠٩ وخمسة أشهر

خلال عام ٢٠١٠ والشاي لسنة أشهر خلال عام ٢٠٠٩ وخمسة أشهر لعام ٢٠١٠ .الرز لأربعة أشهر خلال عام ٢٠١٠ وحليب الأطفال لشهر واحد خلال ٢٠١٠ لافتا إلى أن فرع الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في ذي قار تمكن من تجهيز وكلاء المواد الغذائية بمادة زيت الطعام لسنة أشهر قادمة حيث يجري تجهيزهم بصفة تشريين الثاني ٢٠١٠ حاليا.

ورد مدير الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية أسباب التكتؤ في تأمين مفردات الحصة التموينية إلى قلة التخصيصات المالية المرصودة لوزارة التجارة والى تكتؤ المتعهدين

في تجهيز المواد المتقاعدين على تجهيزها في الموعد المحدد . موهما إلى أن وزارة التجارة ولعالمية العجز المالي لجأت إلى تقليص مواد الحصة التموينية إلى خمس مواد أساسية هي الدقيق والرز وحليب الأطفال والسكر وزيت الطعام . وكانت البطاقة التموينية التي تقرر اعتمادها في تأمين الحصة التموينية لجميع العراقيين بفرض الحصار الاقتصادي مطلع تسعينيات القرن الماضي تضم أربع عشرة مادة غذائية من بينها السكر والشاي وزيت الطعام وحليب الكبار وحليب الأطفال والدقيق والرز والحمص

والفاصوليا والعدس وملح الطعام والصابون ومساحيق الغسيل فضلا عن الحبوب والأجبان أشهر خلال عام ٢٠١٠ والذي تم توقيعه مع شركات عالمية، حيث سيכון انتاج العراق خلال المدة المقبلة ١٢ مليون برميل من ١٢ حقلا سيتم تطويرها خلال الفترة المقبلة.

وكشف الشهرستاني أن الوزارة لن تقتصر على تطوير الحقول في محافظة ميسان وإنما لديها خطط في المحافظة منها إنشاء مشروع مصفى علائق كبير وحديث خلال الفترة المقبلة.حيث تم توقيع عقود التصاميم للمصفى وسيبنتي العمل به نهاية العام الحالي وبعدها سندعو الشركات لإنشاء المصفى.



وتطوير بنيتها التحتية وتشغيل عدد كبير من الباطلة في المحافظة. وأكد الشهرستاني أن هذا العقد هو العقد الثاني عشر والذي تم توقيعه مع شركات عالمية، حيث سيכון انتاج العراق خلال المدة المقبلة ١٢ مليون برميل من ١٢ حقلا سيتم تطويرها خلال الفترة المقبلة.

وكشف الشهرستاني أن الوزارة لن تقتصر على تطوير الحقول في محافظة ميسان وإنما لديها خطط في المحافظة منها إنشاء مشروع مصفى علائق كبير وحديث خلال الفترة المقبلة.حيث تم توقيع عقود التصاميم للمصفى وسيبنتي العمل به نهاية العام الحالي وبعدها سندعو الشركات لإنشاء المصفى.

مجلس واسط

يحول كهرباء الطوارئ إلى الدور السكنية

□حيدر الخزرجي/ واسط

قالت سندس الذهبي مسؤولة اللجنة الإعلامية في مجلس محافظة واسط لـ (المدى) أمس الأول إن المجلس وبلجسته الأخيرة وبحضور رئيس المجلس الأعضاء قرر إلغاء خط الطوارئ عن الدوائر الحكومية

وتحويله إلى البيوت السكنية . وأشارت الذهبي إن الهدف من ذلك هو تزويد الطاقة الكهربائية الخاصة بالبيوت السكنية ، وبيت الذهبي أن المجلس استثنى عدد من الدوائر الخاصة ومنها سجن المستشفيات والمستشفيات والمراكز الصحية ومحطات الماء والجاري . علما إن المجلس قرر رفع التجاوزات الحاصلة من قبل بعض العوائل والمحلات التجارية وتحويلها إلى الشبكة الرئيسية ، وأولك المجلس هذه المهمة إلى مديرية كهرباء واسط كونها صاحبة الاختصاص في ذلك .

يذكر إن مديرية كهرباء واسط تقوم بجولات ميدانية لرفع التجاوزات الحاصلة على الشبكة وباشرت بأمر قطع التجاوزات عدا التي استثناءها مجلس محافظة واسط .